**اهمية المحاسبة القضائية: دراسة تطبيقية على أجهزة الرقابة في منطقة عسير**

**The importance of forensic accounting: an applied study on oversight agencies in the Asir region**

**الباحث / سعد محمد عارم ، طالب ماجستير محاسبة**

**اشراف د.علي فايع محمد ال حسن أستاذ مساعد قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الملك خالد .**

**afalhasan@kku.edu.sa**

**ملخص الدراسة:**

**هدفت الدراسة إلى التعرف على الاطار النظري للمحاسبة القضائية وكذلك والمهارات المطلوبة لممارسة وتطبيق المحاسبة القضائية وكذلك مدى شمول نطاق المراجعة الحالية في المملكة العربية السعودية لبعض جوانب المحاسبة القضائية والفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني كذلك التعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري وما دور المحاسبة القضائية في الحد منه وأخيرا التعرف على الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه ممارسة المحاسبة القضائية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان " دور المحاسبة القضائية في التقليل من الفساد المالي والإداري" اشتملت عينة البحث على عدد 60 من منسوبي الهيئات القضائية وأجهزة مكافحة الفساد فرع منطقة عسير .**

**وكانت أبرز نتائج الدراسة كما يلي:**

* **يوجد علاقة بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة بنسبة 96 %.**
* **يوجد هناك فروقات واختلافات بين مهارات المحاسب القانوني والمحاسب القضائي بنسبة 82 %**
* **نسبة 96 % من عينة الدراسة يؤكدون بأن هناك دور للمحاسبة القضائية في التقليل من الفساد الإداري والمالي ويتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة في أجهزة الرقابة عن المال اعام ومكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال**
* **اثبت نتائج عينة الدراسة ان هناك عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية بنسبة 84 %**

**المصطلحات المستخدمة : المحاسبة القضائية ،المحاسب القانوني ، الفساد المالي والإداري وأجهزة مكافحة الفساد فرع منطقة عسير**

**Abstract**

**Asir region in Saudi Arabi, the study examined the extent to which the scope of the current audit in the kingdom of Saudi Arabia includes some aspects of** **forensic accounting and the difference between a forensic account and a chartered account.**

**The researcher used the descriptive analytical approach to explain “the role of forensic accounting in reducing financial and administrative corruption” The research sample is 60 employees.**

**The search results were as follows:**

**There is confirmation by (96%) of the study sample that there is a relationship between forensic accounting and the other branches of accounting. 82% of the study sample confirm that there is a difference between the skills of a forensic accountant and a chartered accountant. (96%) of the study sample confirm that there is a role for judicial accounting in reducing financial and administrative corruption, and it requires the presence of a forensic accounting department in the specialized administrative courts, public finance oversight bodies, anti-corruption bodies, and the investigation of money crimes. (84%) of the study sample confirm that there are obstacles facing the application of forensic accounting in the Kingdom of Saudi Arabia.**

**Keywords: forensic accounting, Chartered Accountant, Administrative and financial corruption, Oversight and Anti-Corruption Authority - Asir region**

**المقدمة:**

**نتيجة لزيادة شكوك المستفيدين في مخرجات التقارير المحاسبية حول وجود تلاعب في القوائم المالية ، مما صاحب ذلك ارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم حاجه القضاء الى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم حول الدعاوى القضائية التى تختص بالمخالفات المالية والغش فى القوائم المالية وهذا ما أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية. وهي محاسبة تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين قضائياً على درجه كافية من التأهيل العلمي والعملي للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحق وإقرار العدالة بما يمتلكون معرفه متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية (السيسى،2006).**

**لذا برز دور وأهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي. كما أنها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معا للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية. لذلك تهدف هذه الدراسة للتعرف على الجانب النظري للمحاسبة القضائية مع التعرف على دور المحاسبة القضائية للحد من الفساد الاداري والمالي بالتطبيق على منطقة عسير.**

**مشكلة الدراسة:**

**تكمن مشكلة الدراسة في انتشار حالات الفساد المالي والإداري في كثير من المؤسسات بالرغم من ظهور المحاسبة القضائية والتي ترتبط بمجلات المحاسبة الأخرى التي تهدف إلى الإفصاح والشفافية.**

**عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:**

1. **هل هناك علاقة بين المحاسبة القضائية وباقي فروع المحاسبة؟**
2. **هل تختلف مهارات ومؤهلات المحاسب القضائي عن مهارات ومؤهلات باقي المحاسبين المتخصصين؟**
3. **هناك علاقة بين المحاسبة القضائية والحد من عمليات الفساد المالي والإداري؟**
4. **هل هناك عوائق تواجه المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية؟**

**أهمية الدراسة:**

**تستمد الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية :**

1. **اضافة الى الدراسات السابقة خاصة بعد ظهور الجرائم والكوارث المحاسبية المالية ومنها ما يتم في البيئة الرقمية.**
2. **يساهم موضوع المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية، وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول عدم وجود غش أو تضليل في القوائم المالية.**
3. **صدور أنظمه ولوائح قضائية جديدة في المملكة العربية السعودية، واستحداث محاكم أكثر تخصصاً، كالمحاكم التجارية والمرورية.**

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة إلى التعرف على المحاسبة القضائية وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:**

1. **التعرف على الجانب النظري للمحاسبة القضائية وتاريخ نشأتها ومجالاتها، والمهارات المطلوبة لممارستها ومجالات تطبيقها.**
2. **مدى شمول نطاق المراجعة الحالية في المملكة العربية السعودية لبعض جوانب المحاسبة القضائية والفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني.**
3. **التعرف على مفهوم الفساد المالي والإداري وما دور المحاسبة القضائية في الحد منه.**
4. **التعرف على الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه ممارسة المحاسبة القضائية.**

**فرضيات الدراسة:**

**اشتمل البحث على أربع فرضيات رئيسية على النحو التالي:**

**الفرض الأول: ليس هناك علاقة بين المحاسبة القضائية وباقي فروع المحاسبة.**

**الفرض الثاني: لا تختلف مهارات ومؤهلات المحاسب القضائي عن مهارات ومؤهلات باقي المحاسبين المتخصصين.**

**الفرض الثالث: ليس هناك علاقة إحصائية ذات دلاله معنوية بين المحاسبة القضائية ودورها في الحد من عمليات الفساد المالي والإداري.**

**الفرض الرابع: ليس هناك عوائق تواجه المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية منهجية الدراسة**

**وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري" من خلال دراسة تطبيقية على منسوبي الهيئات القضائية وأجهزة مكافحة الفساد فرع منطقة عسير.**

**الفصل الثاني: الإطار النظري**

**أولاً- مفهوم المحاسبة القضائية:**

**لقد ظهرت في مجال الفقه المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية وكان أبرزها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. من هنا أطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية، وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة في إصدار الأحكام بحق الأطراف المعنية ( الجليلي، 2012، ص2).**

**للمحاسبة القضائية تعاريف كثيرة حسب الدراسات السابقة منها:**

* **تعرف المحاسبة القضائية على إنها تطبيق المعرفة المتخصصة في مجال فحص حالات الغش المالي أو إنها مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية. (Joshi,2003, p.6).**
* **كما تعرف المحاسبة القضائية أيضا على أنها مزيج متكامل من علوم المحاسبة والمراجعة الخارجية مع مهارات التحقيق، وهي المحاسبة الملائمة لوجهة النظر القانونية لما تتمتع به من أعلى مستويات التأكد. ((Crumbley, 2006, p.12.**

**يلاحظ من تلك التعريفات أن المحاسبة القضائية عبارة عن مزيج من مهارات المحاسبة القانونية بالإضافة إلى مهارات المراجعة الداخلية والتحري والتدقيق بالإضافة إلى الخبرات القانونية والتي من شأنها أن تعطى لرجال القضاء صورة شاملة وواضحة عن قضايا الفساد والغش المالي والإداري وكذلك الحد من أعمال الاحتيال والفساد المالي.**

**المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية**

**على الرغم من وجود أجهزه رقابية متعددة في المملكة مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) وجهاز المباحث الإدارية بالإضافة إلى صدور الأمر الملكي الكريم رقم وتاريخ القاضي باستحداث إدارة للمراجعة الداخلية بكل وزاره من وزارات الدولة والأجهزة التابعة للوزارات, وبما تتميز به تلك الوزارات من إمكانيات ماديه وبشريه إلا إنها لا تمتلك السلطة القضائية، وان أعضاء هذه الأجهزة لا يملكون سلطات قانونيه تتيح لهم التحفظ على الأموال وإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية مباشره, بل لابد من بعثها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام, والتي قد تفتقر إلى وجود الخبير المالي القانوني الذي يستطيع معرفة حالات الغش والتلاعب المالي لاسيما في القضايا المالية الكبيرة التي ترتبط بقوائم ماليه وتحريفات بتلك القوائم المالية مما يستدعي الاستعانة بأحد مكاتب المحاسبين القانونيين(Kranacher & Others, 2008, p.11).**

**أهمية واهداف المحاسبة القضائية**

**وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء والأجهزة الرقابية والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، والى الحد الذي يمكن معه تخفيض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوي القضائية والحد من الغش والاحتيال المالي, وتتزايد أهمية المحاسبة القضائية للأسباب التالية ( سعد الدين, 2010)**

1. **عدم كفاية الإجراءات الواردة من معايير التدقيق لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهري في القوائم المالية .**
2. **تزايد الحاجة للمحاسبين القضائيين لمتحاجي التدقيق ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة .**
3. **تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل الميزانية وخارجها بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كان هناك حالات غش أم لا، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية هذا الغش ونتائجه .**
4. **تساعد المحاسبة القضائية على تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى طمأنة الجمهور ونيل ثقتهم في التقرير المالي .**

**مما سبق يتبين اهمية المحاسبة القضائية أن المحاسبة القضائية تمثل خط الدفاع الأول ضد الفساد بأنواعه، وان أهميتها تنبع من هذه النقاط المذكورة، بالإضافة لأهميتها فان للمحاسبة القضائية أهداف محدده لا تبعد كثيراً عن أهميتها ومنها: اتباع بعض الأساليب الخاصة بها ومن أهمها التدقيق بعد انجاز العمليات وتتمثل بالمراجعة والالتزام بالنظم وإجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والتحري عن الحقيقة من خلال التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية ( الجليلي, 2012, ص.33)**

**ثانياً- الدراسات السابقة :**

**اولأ: الدراسات العربية**

1. **دراسة ( أحمد، 2013) دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي .هدف الدراسة إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال استهداف مجموعه من المنتمين إلى المحاسبة القضائية . وقد توصلت الدراسة الى ان المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعه من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائماً إلى ما وراء الأرقام . كما يجب أن يتوافر لدى المحاسب القضائي تأهيل علمي وعملي يختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية.**
2. **دراسة ( السعد ، 2013 (المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة والمستقبلية: دراسة ميدانية ( استكشافية). قام الباحث بدراسة موضوع المحاسبة القضائية من حيث النظرية والتجربة للكشف عن حتمية وجود المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية وذلك بالتأصيل للجانب النظري من خلال العمل على تحديد مجالات المحاسبة القضائية والمعوقات التي تعوق من تنفيذها في المملكة العربية السعودية . وكانت عينة البحث مجموعة من الأكاديميين والمحاسبين القانونيين. وتوصلت الدراسة الى ضرورة تطوير المناهج المحاسبية وإضافة مسار خاص لتعليم المحاسبة القضائية لخلق جيل جديد له القدرة على البحث والتحري والتدقيق والمراجعة , كذلك ضرورة وجود مراكز بحثية متخصصة في مجال المحاسبة القضائية تضمن الخبرات الأكاديمية والاستشارية بهدف الوصول لفكر محاسبي قضائي واضح ومتجدد .**
3. **دراسة (شبلي، 2013) دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري. وضحت خطورة الفساد المالي والإداري والأخطار الناتجة منه على المجتمعات بشكل عام . وقد أوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة رئيسية تكون ذات استقلالية لإعداد الخطط لتطبيق نظام الحوكمة تضم العديد من الخبراء الاكاديميين والاستشاريين في تخصصات المحاسبة والتدقيق والقانون والإدارة لمراجعة القواعد والقوانين المعمول بها في الوقت الحاضر لمعرفة صلاحية التشريعات والقوانين الحالية بالإضافة إلى رفع التوصيات لتعديل تلك القوانين مستقبلاً. ونظراً لتطور أساليب الفساد المالي والإداري وما تبعه من حالة من عدم الثقة في النظام المحاسبي الأمر الذي يتطلب أن يكون المحاسب القضائي على قدر المسئولية وأن يكون على إطلاع واسع بالمستجدات المحاسبية والتشريعية وأن يتطور دائماً لمواجهة تلك التحديات. كذلك كان من ضمن التوصيات وجود حملة تثقيفية حول أهمية الحوكمة لمواجهة تحديات الغش والفساد المالي والإداري.**
4. **دراسة (عبد العزيز، 2012) بعنوان الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية. هدفت الدراسة لوضع إطار علمي لمهنة المحاسبة القضائية يعمل على خدمة خبراء المنازعات التجارية وخدمة رجال القضاء في وضع أحكام تخدم الصالح العام بناءاً على معلومات صحيحة من جانب المحاسب القضائي. وتوصلت الدراسة الى أن من أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور المحاسبة القضائية هي تزايد حالات الغش والفساد المالي وأن تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية مرتبط بوجود خبراء ومستشارين في المحاسبة القضائية ليكونوا عون لرجال القضاء في الدعاوي المتعلقة بالفساد المالي والإداري وتقديم المذكرات القانونية التي تعمل على تحديد الجوانب القانونية بالإضافة إلى الجوانب المالية.**
5. **دراسة ( الجليلي, 2012( المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق . ركزت الدراسة على إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في العراق وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج لعل من أهمها: توجه عالمي للمطالبة بوجود كيان محاسبي جديد يهتم بالعلاقات القضائية والتدقيق نتيجة مخالفات الشركات الكبرى على مستوى العالم. لذلك اوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع يحدد مهام وواجبات عمل المحاسب القضائي في كل من المحاكم. وضرورة الاهتمام بعمل الخبير حتى يحقق متطلبات عمل المحاسبة القضائية. كذلك ضرورة انتشار التوعية بالمحاسبة القضائية وخلق مسارات في الجامعات والمعاهد المتخصصة في ظل وجود مراكز تدريب معتمدة لتأهيل المحاسبيين القانونيين ليصبحوا محاسبيين قضائيين. كذلك اوصت الدراسة بتأسيس جمعية مهنية تضم في عضويها كل من يعمل بالمحاسبة القضائية.**
6. **دراسة (حسين,2010) استخدام مبادئ الحوكمة في بناء إطار علمي للمحاسبة القضائية مع دراسة ميدانية . حيث ركزت على مشكلة الغش والفساد المالي والإداري الذي حدث في القوائم المالية مما دعا إلى وجود اهتمام عالمي متزايد بأهمية الحكومة في ترسيخ مبادئ المحاسبة القضائية مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية ولعل من أهم مبادئ الحوكمة التي استعان بها الباحث في دراسته هي: أ. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة من معهد التمويل الدولي (IIF). وقد قام الباحث بتوزيع استبانه على بيئة الأعمال المصرية المختصة في هذا المجال. وكانت نتائج الدراسة إن تطبيق المحاسبة القضائية في ضوء مبادئ حوكمة الشركات يتطلب بعض المهارات في المحاسب القضائي من أهمها النزاهة والعدالة والذكاء والحكمة في اتخاذ القرارات. كما أن هناك علاقة عكسية بين المحاسبة القضائية في ضوء مبادئ حوكمة الشركات وظاهرة الغش في القوائم المالية، كما أن أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في ضوء مبادئ حوكمة الشركات تتكون من أساليب وإجراءات المراجعة الخارجية المتعارف عليها و الأساليب والإجراءات القانونية اللازمة من التحريات والتحقيقات اللازمة للوصول إلى الحقيقة المطلوبة.**
7. **دراسة (السيسي، 2006) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية) . ناقشت الدراسة العديد من الجوانب المتعلقة بضرورة وجوب إنشاء محاسبية قضائية نتيجة الفضائح المالية العالمية التي تمت علي مدار العقد المنصرم , وتوصلت الباحثة إلى أن هناك اختلاف بين مفهوم المحاسبة القضائية وبين مفهوم المراجعة الخارجية. ايضاً هناك معوقات وصعوبات تعوق تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية أهمها عدم وجود تشريع أو جهة معينه ملزمه بتطبيق المحاسبة القضائية , وعدم كفاية التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القانوني وعدم توافر الإمكانيات اللازمة للتأهيل .**

**ثانياً: الدراسات الاجنبية**

1. **دراسة ((Ramamoorti, 2008 والتي تناولت الأسباب والعوامل النفسية والسلوكية والاجتماعية التي قد تؤثر على سلوك مرتكبي جرائم الغش والاحتيال ، ومدى الاستفادة منها وتوظيفها بجعلها ضمن المناهج التعليمية للمحاسبة القضائية. وسلطت الدراسة الضوء على بعض النظريات والمتغيرات النفسية التي تكون مفيدة في الاستفادة من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم نفسية المجرمين. وقد خلصت الدراسة إلي أهمية دراسة العلوم السلوكية بما في ذلك علم الأعصاب أو البرمجة العصبية بهدف مساعدة المحاسب القضائي في فهم عقليات المجرمين من ذوي الياقات البيضاء وإرشاده الى كيفية التعامل معهم .**
2. **دراسة (Heitger , 2008) اشارت الى ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في أقسام المحاسبة والكليات والجامعات وتضمينها ضمن المناهج الدراسية للطلاب في تخصص المحاسبة. كما تناولت الدراسة دور المحاسبين في دعم الدعاوي القضائية وتقديم شهادتهم كخبراء سواء بطب من المحاميين أو من المحاكم او العملاء. كما تناولت الدراسة امثلة لعض الخبرات والمهارات والإجراءات الهامة للطلاب في هذا المجال بالإلمام بالجوانب المحاسبية بمعنى ان يكون محاسباً قضائياً في المستقبل.**
3. **دراسة (Pearson and Singleton,2008 ) والتي تهدف الى التعرف على دور وأهمية فحص الغش والمحاسبة القضائية في البيئة الرقمية من الناحية النظرية. كذلك هدفت الدراسة الى ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات وان يكونوا على دراية بأهمية المعلومات في البيئة الرقمية لان كثير من الجرائم المالية قد حدثت خلال استخدام البيانات الرقمية أو التقنيات. كذلك شددت الدراسة على أهمية إلمام المحاسب القضائي بالبيئة الرقمية القوانين والتشريعات ذات العلاقة.**
4. **دراسة DiGabriele, 2008) ) قام الباحث بدراسة ميدانية للتعرف على المهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية. حيث تم توزيع 500 مفردة على أعضاء هيئة التدريس من أقسام المحاسبة في جامعات مختلفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية , 500 مفردة لكل من الممارسين المعتمدين في مجال المحاسبة القضائية وفاحصي الغش ، 500 مفردة لمجموعة من المحامين ممن يزاولون الدعاوي القضائية التجارية أو دعاوي تقدير الأضرار وحالات الغش المالي . و كانت نتائج الدراسة على أتفاق الممارسين والأكاديمين على أن مهارة التفكير النقدي الإبداعي في مقدمة مهارات المحاسبة القضائية ، يلي ذلك القدرة على حل المشكلات، والمرونة في اجراء التحقيقات, كما انه هناك شبه اتفاق بين مجتمع الدراسة على أهمية الاتصال الشفهي والكتابي, وان يتحلى المحاسب القضائي بالهدوء عندما يتعرض للضغط أو الاستفزاز.**
5. **دراسة ( Ramaswamy, 2007) والتي تناولت الفضائح المالية والانهيارات التي تعرضت لها الشركات مثل شركة إنرون، وورلدكوم، وتايكو، وزيروكس ، وأدلفيا وغيرها من الشركات الكبرى، وعلاقة تلك الفضائح ببعض مكاتب المراجعة، وماترتب على ذلك من زيادة عدد الدعاوي والمحاكمات القضائية التي تجرى كل يوم. كذلك اشارت الدراسة ونتيجة لوجود الغش والشك والجرائم المالية أصبح هناك طلب كبير على نوع جديد من المحاسبين وهم: المحاسبون القضائيون إذ زاد الطلب عل هؤلاء في السنوات الأخيرة من قبل المصارف وشركات التأمين والجهات الأمنية. كذلك اوصت الدراسة بضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات واستمرار الدورات وتدريب الدارسين من خلال الفصول الافتراضية على القيام بمحاكمات صورية، إضافة إلى تدريب الدارسين على تحليل بعض المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض مجرمي المال، وكيفية تحليل الخطوط والتحقيق في جرائم التهرب الضريبي.**
6. **دراسة (Carnes and Gierlasinski ,2001) والتي درست التفاوت بين العرض والطلب على المراجعين من ذوي المهارات في مجال المحاسبة القضائية . وأظهرت الدراسة زيادة الحاجة الى مضاعفة مسئولية مراقبي الحسابات لمنع التلاعب في القوائم المالية, مما ادى الى استجابة مكاتب المراجعة لهذا الطلب . ومع ذلك لم تكن الاستجابة من قبل الجامعات سريعة بتصميم مناهج دراسية هدفها كشف التلاعب في القوائم المالية. وكان من النتائج الهامة للدراسة اعطاء اهتمام اكبر لإيجاد مناهج دراسية تغطي موضوعات الغش ومهارات المراجعة القضائية ( الشرعية).**
7. **دراسة Lawrence,1998)) والتي درست سمعة المحاسبة القضائية في كندا باعتبارها مورداً هام من موارد المجتمع الكندي ومن الخدمات الجديدة التي برزت في المحاسبة المهنية الكندية في السنوات الماضية. وقد استهدفت الدراسة 22 عينة من مكاتب المراجعة والمحامين و بعض الجهات الأمنية في كندا بهدف التعرف على طبيعية العلاقة بين المحاسبين القضائيين وعملائهم وغيرهم من المهنيين، وكذلك القواعد والأعراف والممارسات المرتبطة بالمحاسبة القضائية والصفات اللازمة فيمن يمارس المحاسبة القضائية . وخلصت الدراسة الى ضرورة الحفاظ على سمعة المحاسبة القضائية باعتبارها مورد هام في المجتمع الكندي.**

**مجتمع وعينة الدراسة:**

**اشتمل مجتمع الدراسة على جميع منسوبي الهيئات القضائية وأجهزة مكافحة الفساد فرع منطقة عسير كما يلي:**

**جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **مجتمع الدراسة المستهدف بالدراسة** | **حجم المجتمع الكلي** | | **نوع عينة الدراسة المستخدمة** | **حجم عينة الدراسة المستهدفة بالدراسة** | **عدد الاستبانات الموزعة** | **عدد الاستبانات المسترجعة** | **عدد الاستبانات المستبعدة** | **العينة النهائية للدراسة** | **%** |
| **منسوبي الهيئات القضائية وأجهزة مكافحة الفساد فرع منطقة عسير** | | **60** | **ملائمة** | **60** | **60** | **54** | **4** | **50** | **83.3%** |

**جدول رقم ( 2) التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة – وفقاً للوظيفة**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئات** | **العدد** | **%** |
| **نوع الوظيفة** | **قاضي** | **10** | **20** |
| **محقق** | **21** | **42** |
| **مراقب** | **5** | **10** |
| **محاسب** | **8** | **16** |
| **أخرى** | **6** | **12** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة – وفقاً للخبرة العملية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئات** | **العدد** | **%** |
| **الخبرة العملية** | **أقل من 5 سنوات** | **10** | **20** |
| **من 5 - 10 سنوات** | **17** | **34** |
| **من 10 - 15 سنة** | **11** | **22** |
| **من 15 - 20 سنة** | **9** | **18** |
| **من 20 - 25 سنة** | **2** | **4** |
| **أكثر من 25 سنة** | **1** | **2** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة – وفقاً للمؤهل العلمي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئات** | **العدد** | **%** |
| **المؤهل العلمي** | **بكالوريوس** | **34** | **68** |
| **ماجستير** | **15** | **30** |
| **دكتوراه** | **1** | **2** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة – وفقاً التخصص العلمي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئات** | **العدد** | **%** |
| **التخصص العلمي** | **شريعة** | **21** | **42** |
| **قانون** | **11** | **22** |
| **محاسبة** | **15** | **30** |
| **علوم إدارية** | **3** | **6** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**أداة الدراسة:**

**بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المسموح به، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي " الاستبانة، وبناءً على ذلك فقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.**

**صدق أداة الدراسة:**

**صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف, 1995, ص. 429 ). و يقصد بالصدق " شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها من ناحية أخرى، تكون مفهومه لمن يستخدمها،(عبيدات وآخرون, 2001, ص.172).**

**صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:**

**بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على عينة من مجتمع الدراسة ومن ثم عمد الباحث إلى حساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد مع الدرجة الكلية للاستبانة كما يلي:**

**جدول رقم (6) ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **مضمون المحور** | **الارتباط بالدرجة الكلية** |
| **1** | **علاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة** | **0.46\*\*** |
| **2** | **درجة الاختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين والمحاسب القانوني** | **0.57\*\*** |
| **3** | **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري** | **0.80\*\*** |
| **4** | **عوائق تواجد المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية** | **0.68\*\*** |

**(\*\*) دال عند مستوى معنوية (0.01)**

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (6)، أن معاملات الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية لأداة الدراسة تتراوح بين(0.46\*\*إلى 0.80\*\*) وهي جميعها دالة عند مستوى(0.01)(\*\*) وبناءً على ذلك فإن الباحث يخلص إلى أن محاور أداة الدراسة تتمتع بمعاملات اتساق داخلي دالة إحصائياً.**

**ثبات أداة الدراسة :**

**تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ كما هو مبين بالجدول التالي:**

**جدول (7) نتائج ألفا كرو نباخ لثبات أداة الدراسة ومحاورها**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | **مضمون المحور** | **عدد الفقرات** | **معامل الفا كرو نباخ** |
| 1. 1 | **علاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة** | **3** | **0.61** |
| 1. 2 | **درجة الاختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي** | **5** | **0.48** |
| 1. 3 | **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري** | **12** | **0.81** |
| 1. **4** | **عوائق تواجه المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية** | **7** | **0.76** |
| **الاستبانة ككل** | | **27** | **0.81** |

**يتضح من النتائج المبينة بالجدول (7) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لمحاور استبانه الدراسة تتراوح بين (0.48 إلى 0.81) وعلى نطاق الاستبانة ككل يساوي (0.81) وبناءً على ذلك يخلص الباحث إلى أن استبانه الدراسة ومحاورها تتمتع بمعاملات ثبات يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية، ملحوظة : تم استبعاد الفقرات ( س5 ، س9 ، س15 ، س28) عند حساب الثبات ويرجع الباحث ذلك إلى أنها لا تتبع توزيع مقياس ليكرت لأداة الدراسة.**

**الاساليب الاحصائية المستخدمة:**

1. **التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.**
2. **معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.**
3. **اختبار كرو نباخ ألفا لحساب ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.**
4. **المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات).**
5. **الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.**

**جدول (8) سلم تفسير النتائج من اجل عرض النتائج وتفسيرها، تفسير المتوسط والحساسية والنسب المئوية** ودرجة الاستجابة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | **المتوسط الحسابي** | **النسب المئوية** | **مستوى الاستخدام** |
| 1 | **4-5** | **80 % فأكثر** | **موافق بشده** |
| 2 | **3,5-3,99** | **70%-79,9%** | **موافق** |
| 3 | **3-3,49** | **60%-69,9%** | **محايد** |
| 4 | **2,5-2,99** | **50%-59,9%** | **غير موافق** |
| 5 | **أقل من 2,5** | **أقل من 50%** | **غير موافق بشده** |

**تحليل البيانات**

**المحور الأول : ليس هناك علاقة بالمحاسبة القضائية وباقي فروع المحاسبة**

جدول رقم (9)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السؤال** | **فئات الإجابة** | **العدد** | **%** |
| **هل تعتقد بوجود علاقة بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة** | **نعم** | **48** | **96** |
| لا | 2 | 4 |
| المجموع | 50 | 100 |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول والشكل البياني أن هنالك تأكيد جازم(96%) من جانب عينة الدراسة المستطلعة بأن هنالك علاقة بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة.**

**جدول (10)**

**المتوسط واختبار(ت) لتبيان معنوية علاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ترتيب الاستبانة** | **مضمون الفقرة** | **المتوسط** | **نسبة الموافقة** | **الموافقة** | **قيمة ت** | **الدلالة** |
| **8** | **لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي.** | **4.48** | **90%** | **موافق بشدة** | **4.001** | **0.028** |
| **7** | **تتشابه الطرق المحاسبية في المحاسبة القضائية مثلها مثل باقي فروع المحاسبة** | **3.56** | **71%** | **موافق** |
| **6** | **المحاسبة القضائية تتضمن نفس مفاهيم وأهداف باقي فروع المحاسبة.** | **3.56** | **71%** | **موافق** |
|  | **المتوسط العام** | **3.87** | **77%** | **موافق** |
| **من 1 إلى أقل من 1.80 غير موافق بشدة من 1.80 إلى أقل من 2.60 غير موافق من 2.60 إلى أقل من 3.40 محايد من 3.40 إلى أقل من 4.20 موافق من 4.20 إلى 5 موافق بشدة** | | | | | | |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول(11) وفيما يتعلق بعلاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة الحقائق التالية :**

1. **تؤكد عينة الدراسة بشدة وبمتوسط (4.48) وبنسبة (90%) من إجمالي عينة الدراسة وهي من مؤشرات الفئة الخامسة للمتوسط(4.19 إلى 5) وهي تأكيد من عينة الدراسة أنه " لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي أولاً.**
2. **هنالك علاقة للمحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة تتشابه الطرق المحاسبية في المحاسبة القضائية مثلها مثل باقي فروع المحاسبة بمتوسط(3.56) ويوافق على ذلك (71%) وهي من مؤشرات الفئة الرابعة للمتوسط (3.39 إلى 4.19) والتي تعني موافقة عينة الدراسة على هذا المضمون .**
3. **إن المحاسبة القضائية تتضمن نفس مفاهيم وأهداف باقي فروع المحاسبة بمتوسط(3.56) ويوافق على هذا المبدأ (71%) من عينة الدراسة المستطلعة.**
4. **المتوسط العام والذي يساوي(3.87) مع نسبة موافقة(77%) من عينة الدراسة وهي من مؤشرات الفئة الرابعة والتي تعني إقرار عينة الدراسة بوجود علاقة بين المحاسبة القانونية وباقي فروع المحاسبة الأخرى.**
5. **إن قيمة(ت = 4.001) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(0.028 < 0.05) ، وعليه فإن الباحث يقبل الفرض البديل وهو وجود علاقة بين المحاسبة القانونية وباقي فروع المحاسبة الأخرى.**

**المحور الثاني: درجة الاختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي.**

**جدول رقم (11)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **التساؤل** | **فئات الإجابة** | **العدد** | **%** |
| **تختلف مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني** | **نعم** | **41** | **82** |
| **لا** | **9** | **18** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه بأن (82%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك اختلاف بين مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني.**

**جدول (12)**

**المتوسط واختبار(ت) لتبيان درجة الاختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ترتيب الاستبانة** | **مضمون الفقرة** | **المتوسط** | **نسبة الموافقة** | **الموافقة** | **قيمة ت** | **الدلالة** |
| **11** | **على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية** | **4.22** | **84%** | **موافق بشدة بشدة** | **1.168** | **0.295** |
| **14** | **يعتمد المحاسب القضائي على قدرات تحليلية قانونية وشرعية تختلف عن ما هو متطلب من المحاسب القانوني أو المالي.** | **3.88** | **78%** | **موافق** |
| **12** | **تختلف طرق التأهيل العملي والعلمي للمحاسب القضائي عنها للمحاسب القانوني** | **3.34** | **67%** | **محايد** |
| **10** | **متطلبات شغل وظيفة المحاسب القضائي تختلف عن متطلبات شغل وظيفة المحاسب القانوني** | **3.22** | **64%** | **محايد** |
| **13** | **لا يتطلب العمل كمحاسب قضائي الحصول علي شهادات متخصصة في المحاسبة القضائية.** | **2.08** | **42%** | **محايد** |
|  | **المتوسط العام** | **3.35** | **67%** | **محايد** |
| **من 1 إلى أقل من 1.80 غير موافق بشدة من 1.80 إلى أقل من 2.60 غير موافق من 2.60 إلى أقل من 3.40 محايد من 3.40 إلى أقل من 4.20 موافق من 4.20 إلى 5 موافق بشدة** | | | | | | |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول(12) وفيما يتعلق بعلاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة الحقائق التالية :**

1. **تؤكد عينة الدراسة بشدة وبمتوسط (4.22) وبنسبة (84%) من إجمالي عينة الدراسة وهي من مؤشرات الفئة الخامسة للمتوسط(4.19 إلى 5) وهي تأكيد من عينة الدراسة أنه " على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية.**
2. **توافق عينة الدراسة على أن المحاسب القضائي يعتمد على قدرات تحليلية قانونية وشرعية تختلف عن ما هو متطلب من المحاسب القانوني أو المالي بمتوسط(3.88) وتأكيد (78%) من عينة الدراسة.**
3. **لم تحدد العينة وجهة نظرها فيما يتعلق بالفقرات " تختلف طرق التأهيل العملي والعلمي للمحاسب القضائي عنها للمحاسب القانوني ،متطلبات شغل وظيفة المحاسب القضائي تختلف عن متطلبات شغل وظيفة المحاسب القانوني ، لا يتطلب العمل كمحاسب قضائي الحصول علي شهادات متخصصة في المحاسبة القضائية " والتي حصلت على متوسطات تراوحت بين (3.34 إلى 2.08) وهي من مؤشرات الفئة الثالثة(2.60 إلى أقل من 3.40).**
4. **المتوسط العام والذي يساوي(3.35) مع نسبة موافقة(67%) من عينة الدراسة وهي من مؤشرات الفئة الثالثة والتي تعني إقرار عينة الدراسة بوجود درجة اختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي بدرجة متوسطة.**
5. **إن قيمة(ت =1.168) وهي غير دالة على وجود فروق عن المتوسط الفرضي لوجهة نظر عينة الدراسة بناءً على مستوى الدلالة(0.295 > 0.05) والتي تؤكد على أن درجة الاختلاف إن وجدت فهي ذات درجة متوسطة أو إلى حد ما.**

**المحور الثالث : دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري**

**جدول رقم (13)**

**هل يتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة و أجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال وهل لذلك دور في الحد من الفساد المالي والإداري ؟**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **التساؤل** | **فئات الإجابة** | **العدد** | **%** |
| **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري** | **نعم** | **48** | **96** |
| **لا** | **2** | **4** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه بأن (96%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري ويتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة و أجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال.**

**جدول (14)**

المتوسط واختبار(ت) لتبيان دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ترتيب الاستبانة** | **مضمون الفقرة** | **المتوسط** | **نسبة الموافقة** | **الموافقة** | **قيمة ت** | **الدلالة** |
| **25** | **س25: وجود مختص بالمحاسبة القضائية في إدارة التحقيق في جرائم الاموال يؤدي الى رفع لوائح ادعاء عام موجهه للقضاء تكون دقيقه وعادله .** | **4.58** | **92%** | **موافق بشدة بشدة** | **19.27** | **0.000** |
| **27** | **س27 : يؤيد المسئولين على أجهزة الرقابة على المال العام ومسئولي هيئات التحقيق بجرائم الاموال وهيئات الفساد وجود محاسب قضائي ضمن العاملين لديهم** | **4.46** | **89%** | **موافق بشدة** |
| **24** | **س24: الاعتماد على المحاسبة القضائية تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابية المختلفة.** | **4.38** | **88%** | **موافق بشدة** |
| **18** | **س18: تحتاج المحاكم الإدارية وجهات التحكيم المختلفة لوجود قسم خاص بالمحاسبة القضائية.** | **4.36** | **87%** | **موافق بشدة** |
| **21** | **س21: تؤدى المحاسبة القضائية على توفير الخبرات الاستشارية لدى جهات التحكيم القضائية مما يعمل على دقة الحكم.** | **4.30** | **86%** | **موافق بشدة** |
| **26** | **س26 : يؤيد قضاة المحاكم الإدارية وجود محاسب قضائي في ادارات فض المنازعات التجارية واجهزة الرقابة على المال العام .** | **4.30** | **86%** | **موافق بشدة** |
| **20** | **س20: من خلال الاستعانة بالمحاسبة القضائية تزيد من طمأنة المستثمرين والمساهمين والمقترضين في الحصول على حقوقهم القضائية .** | **4.30** | **86%** | **موافق بشدة** |
| **19** | **س19: مع تطبيق المحاسبة القضائية تنخفض الجرائم المالية وكذلك الفساد الاداري والمالي .** | **4.26** | **85%** | **موافق بشدة** |
| **16** | **س16: تحتاج مدة التقاضي في النزاعات المالية وقت وجهد كبير نظراً لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة** | **4.16** | **83%** | **موافق** |
| **17** | **س17: تحتاج القضايا المالية لعرضها أولا على محاسب قضائي لإعطاء الرأي قبل عملية التقاضي.** | **4.12** | **82%** | **موافق** |
| **23** | **س23: وجود قواعد قانونية تعتمد في طياتها على المحاسبة القضائية تساعد على الحد من الفساد المالي.** | **4.02** | **80%** | **موافق** |
| **22** | **س22: من أسباب وجود الفساد المالي عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية** | **3.82** | **76%** | **موافق** |
|  | **المتوسط العام** | **3.82** | **76%** | **موافق** |
| **من 1 إلى أقل من 1.80 غير موافق بشدة من 1.80 إلى أقل من 2.60 غير موافق من 2.60 إلى أقل من 3.40 محايد من 3.40 إلى أقل من 4.20 موافق من 4.20 إلى 5 موافق بشدة** | | | | | | |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول اعلاه وفيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري الحقائق التالية :**

1. **توجد موافقة بشدة أو بدرجة كبيرة جداُ على نطاق مضمون الفقرات "س25: وجود مختص بالمحاسبة القضائية في إدارة التحقيق في جرائم الأموال يؤدي إلى رفع لوائح ادعاء عام موجهه للقضاء تكون دقيقه وعادله .، س27 : يؤيد المسئولين على أجهزة الرقابة على المال العام ومسئولي هيئات التحقيق بجرائم الأموال وهيئات الفساد وجود محاسب قضائي ضمن العاملين لديهم ، س24: الاعتماد على المحاسبة القضائية تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابية المختلفة.، س18: تحتاج المحاكم الإدارية وجهات التحكيم المختلفة لوجود قسم خاص بالمحاسبة القضائية.، س21: تؤدى المحاسبة القضائية على توفير الخبرات الاستشارية لدى جهات التحكيم القضائية مما يعمل على دقة الحكم.، س26 : يؤيد قضاة المحاكم الإدارية وجود محاسب قضائي في إدارات فض المنازعات التجارية وأجهزة الرقابة على المال العام ، س20: من خلال الاستعانة بالمحاسبة القضائية تزيد من طمأنة المستثمرين والمساهمين والمقترضين في الحصول على حقوقهم القضائية ، س19: مع تطبيق المحاسبة القضائية تنخفض الجرائم المالية وكذلك الفساد الإداري والمالي " ، لحصولها على متوسطات بين (4.58 إلى 4.26) والتي تنحصر ضمن فئة المتوسط الخامسة (4.19 إلى 5).**
2. **توجد موافقة من جانب عينة الدراسة نطاق الفقرات " س16: تحتاج مدة التقاضي في النزاعات المالية وقت وجهد كبير نظراً لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة ، س17: تحتاج القضايا المالية لعرضها أولا على محاسب قضائي لإعطاء الرأي قبل عملية التقاضي. ، س23: وجود قواعد قانونية تعتمد في طياتها على المحاسبة القضائية تساعد على الحد من الفساد المالي. ، س22: من أسباب وجود الفساد المالي عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية " بمتوسطات تنحصر ضمن فئة المتوسط الرابعة(3.39 إلى 4.19).**
3. **المتوسط العام والذي يساوي(3.82) مع نسبة موافقة(76%) من عينة الدراسة وهي من مؤشرات الفئة الرابعة والتي تعني إقرار عينة الدراسة بوجود دور بدرجة كبيرة للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري.**
4. **إن قيمة(ت =19.27) وهي دالة عند مستوى معنوية(0.000 < 0.05) وهو مستوى دلالة مرتفع جداً بناءً على قيمة(ت) المرتفعة والتي يخلص الباحث من خلال هذه المؤشرات إلى قبول الفرض البديل لأن (0.000 < 0.05) والذي بنص على وجود دور كبير جداً من وجهة نظر عينة الدراسة للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري.**

**المحور الرابع : عوائق تواجد المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية .**

**جدول رقم (15)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **التساؤل** | **فئات الإجابة** | **العدد** | **%** |
| **هل يوجد عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية** | **نعم** | **42** | **84** |
| **لا** | **8** | **16** |
| **المجموع** | **50** | **100** |

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه بأن (84%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

**جدول (16) لمتوسط واختبار(ت) لمعنوية العوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ترتيب الاستبانة** | **مضمون الفقرة** | **المتوسط** | **نسبة الموافقة** | **الموافقة** | **قيمة ت** | **الدلالة** |
| **24** | **س34: تحتاج طرق التوجه نحو وجود المحاسبة القضائية في العمل بالمملكة الكثير من الوقت لتعميمها** | **3.82** | **76%** | **موافق** | **2.88** | **0.014** |
| **29** | **س29: يوجد شركات استشارية قانونية تعتمد على تطبيق المحاسبة القضائية.** | **3.46** | **69%** | **موافق** |
| **30** | **س30: يوجد تشريعات قانونية بأهمية التوجه نحو المحاسبة القضائية داخل المحاكم الإدارية.** | **3.44** | **69%** | **موافق** |
| **32** | **س32: جميع الهيئات المالية والقضائية بالمملكة على علم تام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية** | **2.92** | **58%** | **محايد** |
| **31** | **س31: يتوافر العديد من الخبرات في مجال المحاسبة القضائية لدي الجهات الحكومية.** | **2.84** | **57%** | **محايد** |
| **35** | **س35 : لا يمكن تطبيق المحاسبة القضائية في الوقت الراهن في المملكة** | **2.80** | **56%** | **محايد** |
| **33** | **س33: يوجد العديد من الدورات التدريبية والتأهيليه في مجال المحاسبة القضائية.** | **2.50** | **50%** | **غير موافق** |
|  | **المتوسط العام** | **3.11** | **62%** | **محايد** |
| **من 1 إلى أقل من 1.80 غير موافق بشدة من 1.80 إلى أقل من 2.60 غير موافق من 2.60 إلى أقل من 3.40 محايد من 3.40 إلى أقل من 4.20 موافق من 4.20 إلى 5 موافق بشدة** | | | | | | |

**يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول(16) وفيما يتعلق العوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الحقائق التالية :**

1. **توافق عينة الدراسة على أن هنالك عوائق بدرجة كبيرة فيما يتعلق بـ " س34: تحتاج طرق التوجه نحو وجود المحاسبة القضائية في العمل بالمملكة الكثير من الوقت لتعميمها. ، س29: يوجد شركات استشارية قانونية تعتمد على تطبيق المحاسبة القضائية.، س30: يوجد تشريعات قانونية بأهمية التوجه نحو المحاسبة القضائية داخل المحاكم الإدارية." بمتوسطات تتراوح بين(3.82 إلى 3.44) وهي من متوسطات فئة المتوسط الرابعة(3.39 إلى 4.19).**
2. **تلجأ عينة الدراسة إلى الحياد أو أنها ترى أن هنالك عوائق بالدرجة المتوسطة على نطاق الفقرات " س32: جميع الهيئات المالية والقضائية بالمملكة على علم تام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية ، س31: يتوافر العديد من الخبرات في مجال المحاسبة القضائية لدي الجهات الحكومية.، س35 : لا يمكن تطبيق المحاسبة القضائية في الوقت الراهن في المملكة " بمتوسطات تنحصر ضمن فئة المتوسط(2.59 إلى 3.39) والتي تعني وجود درجة متوسطة من المعوقات.**
3. **تنفي عينة الدراسة فيما يتعلق بـ " س33: يوجد العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال المحاسبة القضائية"، والتي حصلت على متوسط(2.50) وهو من مؤشرات الفئة الثانية للمتوسط(1.79 إلى 2.59) والتي تعني عدم الموافقة على مضمون هذه العبارة.**
4. **إن المتوسط العام والذي يساوي(3.11) وهو من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة (2.59 إلى 3.39) وهو يدل على أن الصورة العامة للعوائق تعتبر من الدرجة المتوسطة.**
5. **إن قيمة(ت =2.88) مع مستوى دلالة(0.014< 0.05) تؤكد على وجود عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية ولكنها بدرجة متوسطة**

**النتائج والتوصيات :**

**أولاً: نتائج الدراسة**

**في ضوء نتائج التحليلات الإحصائية لتساؤلات وفروض البحث، فإن الباحث يخلص إلى النتائج التالية:**

1. **علاقة المحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة:**
2. **هنالك تأكيد بنسبة(96%) من جانب عينة الدراسة المستطلعة بوجود علاقة بين المحاسبة القضائية وبين باقي فروع المحاسبة.**
3. **تؤكد عينة الدراسة بشدة وبمتوسط (4.48) وبنسبة (90%) من إجمالي عينة الدراسة أنه " لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي أولاً. وهي نتائج تتفق مع دراسة سامي، مجدي محمد، 2002ودراسة خالد عبد الصبور محمد حسين، (2010).**
4. **هنالك علاقة للمحاسبة القضائية بباقي فروع المحاسبة تتشابه الطرق المحاسبية في المحاسبة القضائية مثلها مثل باقي فروع المحاسبة بمتوسط(3.56) ويوافق على ذلك (71%).**
5. **إن المحاسبة القضائية تتضمن نفس مفاهيم وأهداف باقي فروع المحاسبة بمتوسط(3.56) وبتأكيد (71%) من عينة الدراسة المستطلعة.**
6. **درجة الاختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي:**
7. **إن (82%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك اختلاف بين مهارات المحاسب القضائي عن المحاسب القانوني.**
8. **تؤكد عينة الدراسة بشدة وبمتوسط (4.22) وبنسبة (84%) من إجمالي عينة الدراسة أنه " على المحاسب القضائي تقديم تقارير مالية ذات توصيات قانونية للجهات القضائية.**
9. **توافق عينة الدراسة على أن المحاسب القضائي يعتمد على قدرات تحليلية قانونية وشرعية تختلف عن ما هو متطلب من المحاسب القانوني أو المالي بمتوسط(3.88) وتأكيد (78%) من عينة الدراسة وهي نتائج تتفق مع دراسة (2008,DiGabriele )**
10. **المتوسط العام (3.35) مع نسبة موافقة(67%) من عينة الدراسة وهي تعني إقرار عينة الدراسة بوجود درجة اختلاف ما بين مهارات ومسئوليات المحاسب القضائي وبين المحاسب العادي بدرجة متوسطة. وهي نتائج تتفق مع دراسة نجوى أحمد السيسي 2006 .**
11. **دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري:**
12. **إن (96%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري ويتطلب وجود قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة و أجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال وهي نتائج تتفق مع دراسة مقداد أحمد الجليلي (2012).**
13. **توجد موافقة بشدة أو بدرجة كبيرة جداُ على أن هنالك دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري وبمتوسطات بين (4.58 إلى 4.26) .**
14. **يوجد ميل إيجابي بدرجة كبيرة على أن " تحتاج مدة التقاضي في النزاعات المالية وقت وجهد كبير نظراً لعدم وجود خلفية محاسبية لدى القضاة ،، تحتاج القضايا المالية لعرضها أولا على محاسب قضائي لإعطاء الرأي قبل عملية التقاضي، وجود قواعد قانونية تعتمد في طياتها على المحاسبة القضائية تساعد على الحد من الفساد المالي، من أسباب وجود الفساد المالي عدم الاهتمام بالمحاسبة القضائية " بمتوسطات تنحصر ضمن(3.39 إلى 4.19). وهي نتائج تتفق مع دراسة خالد محمد علي(2013).**
15. **بمتوسط عام(3.82) مع نسبة موافقة(76%) من عينة الدراسة فإن هنالك تأكيد من عينة الدراسة بوجود دور بدرجة كبيرة للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، وهي نتائج تتفق مع دراسة ولاء محمود عبد العزيز,2012.**
16. **العوائق إلي تواجه المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية:**
17. **إن (84%) من عينة الدراسة يؤكدون بأن هنالك عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.**
18. **توافق عينة الدراسة على أن هنالك عوائق بدرجة كبيرة فيما يتعلق بـ " س34: تحتاج طرق التوجه نحو وجود المحاسبة القضائية في العمل بالمملكة الكثير من الوقت لتعميمها. ، س29: يوجد شركات استشارية قانونية تعتمد على تطبيق المحاسبة القضائية.، س30: يوجد تشريعات قانونية بأهمية التوجه نحو المحاسبة القضائية داخل المحاكم الإدارية." بمتوسطات تراوحت بين(3.82 إلى 3.44) ، وهي نتائج تتفق مع دراسة (1997Rezaee and Burton,)، ودراسة صالح عبد الرحمن السعد،( 2013)**
19. **هنالك عوائق بالدرجة المتوسطة فيما يخص " س32: جميع الهيئات المالية والقضائية بالمملكة على علم تام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية ، س31: يتوافر العديد من الخبرات في مجال المحاسبة القضائية لدي الجهات الحكومية.، س35 : لا يمكن تطبيق المحاسبة القضائية في الوقت الراهن في المملكة " بمتوسطات تنحصر ضمن فئة المتوسط(2.59 إلى 3.39).**
20. **لا توجد العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال المحاسبة القضائية"، بمتوسط (2.50) والذي يعني عدم الموافقة على مضمون هذه البند.**
21. **أكد المتوسط العام (3.11) أن الصورة العامة للعوائق تعتبر من الدرجة المتوسطة.**

**ثانياً: التوصيات**

**في ضوء النتائج السابقة فأن الباحث يوصي بالاتي:**

* **لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي ، وبناء علية ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات.**
* **ضرورة انشاء قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة و أجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال.**
* **ضرورة استحداث برامج بكالوريوس ودراسات عليا في المحاسبة القضائية**

**المراجع**

**أولاً: المراجع العربية:**

1. **احمد, خالد محمد أحمد (2013) " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي" , بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة , كلية التجارة, جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية, 7-18 ابريل 2013م.**
2. **الجليلي، مقداد أحمد (2012) " المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقا في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 107، المجلد 34, ص ص 9-21.**
3. **السعد, صالح عبد الرحمن (2013) "المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية- دراسة ميدانيه ( استكشافية)" , مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة, م27، ع1, ص ص:3-94.**
4. **السيسي، نجوى بنت أحمد (2006)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع1، ص ص:33-69.**
5. **سامي، مجدي محمد (2002م) " دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي-دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ع 1، المجلد 24, ص 135-171.**
6. **سعد الدين، إيمان محمد (2010) "دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، ع 75, سنة 49 ص ص 255-306.**
7. **محمود, ولاء محمود (2012) "الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية", مجلة البحوث المالية والتجارية, كلية التجارة جامعة بور سعيد, مصر, ع 2. ج1.**

**ثانيًا: المراجع الإنجليزية:**

Carnes, Kay C. and Gierlasinski, Norman J. (2001) "Forensic accounting skills: Will supply finally catch up to demand?", Managerial Auditing Journal, Vol. 16, No. 6, pp:378-381.

Crumbley, D. L, (2006),Forensic Accountants Appearing in the literature,[www.forensicaccounting.com.](http://www.forensicaccounting.com.)

DiGabriele, James A. (2008) "An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accountants", Journal of Education for Business, Vol.83, No. 6,pp:331-339.

Heitger, Lester. E. and Heitger, Dan L. (2008) "Incorporating Forensic Accounting and Litigation Advisory Services Into the Classroom", Issues in Accounting Education, Vol.23, No.4, pp:561-573.

Joshi, M. S. (2003). Definition of Forensic Accounting [www.forensicaccounting.com](http://www.forensicaccounting.com).

Kranacher, Mary-Jo., Morris, Bonnie W., Pearson, Timothy A. and Richard A Riley Jr. (2008) " A Model Curriculum for Education in Fraud and Forensic Accounting", Issues in Accounting Education , Vol.23, No. 4, pp:505-519.

Lawrence, Thomas. B. (1998) "Examining resources in an occupational community: Reputation in Canadian forensic accounting", Human Relations: New York, Vol.51, No.9, pp:1103-1131.

Pearson, Timothy. A. and Singleton, Tommie. W. (2008) "Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment", Issues in Accounting Education , 23 (4): 545-560.

Ramamoorti, Sridhar (2008) "The Psychology and Sociology o Fraud: Integrating the Behavioral Sciences Component Into Fraud and Forensic Accounting Curricula", Issues In Accounting Education, 23 (4): 521-534.

Ramaswamy, Vinita (2007) "New Frontiers: Training forensic Accountants Within Accounting Program ", Journal of College Teaching and Learning , 4 (9): 31-38.